

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

قرار وزاري رقم ٥١ لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١/١٢

في شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٦

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية؛

وعلى القرار الجمهوري رقم (٤٢٤) لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل الوزارة؛

وعلى القرار الجمهوري رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن اعتماد تخطيط وتقسيم الأرض

الواقعة في الشرق من مدينة الشيخ زايد (٦ ب) بمساحة إجمالية ٤٢،٠٤٢ فدان لشركة

الأمم للتنمية العقارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم (٢٣٢) لسنة ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد

والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة

طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ورئيس مجلس إدارة هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٤٨ لسنة ٢٠١٠ بتفويض السيد المهندس/

عادل أحمد محمد نجيب - النائب الأول لرئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية

الجديدة في اعتماد تعديل مشروعات تقسيم الأراضي؛

وعلى عقد البيع النهائي المسجل برقم ٣٧٨ بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٦ بين شركة الأمم

للتنمية العقارية والسيد/ جمال محمد محمد السيد عبد الجبار المتضمن بيع الطرف الأول

للطرف الثاني قطع الأراضي أرقام (١٠١، ١٠٣، ١٠٥) بمدينة الشيخ زايد؛

وعلى عقد البيع النهائي المسجل برقم ٣٨٢ بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٨ بين شركة الأمم للتنمية العقارية والسيد / شريف عمر مصطفى مقبل المتضمن بيع الطرف الأول للطرف الثاني القطعة رقم (٩٩) بمدينة الشيخ زايد :

وعلى عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٠٠٩/٦/٢٧ بين السيد / شريف عمر مصطفى مقبل ، والستة / شهناز محمد عطية المتضمن بيع الطرف الأول للطرف الثاني أرض وبناء الفيلا رقم (١٩١) من القطعة رقم ٩٩ بمدينة الشيخ زايد :

وعلى عقد البيع المؤرخ ٢٠١٠/٣/١٥ بين السيد / جمال محمد محمد السيد عبد الجواد ، والسيد / أشرف فاروق حسن أحمد بشأن بيع الطرف الأول للطرف الثاني قطع الأراضي أرقام (١١١، ١٠٣، ١٠٥) بمدينة الشيخ زايد :

وعلى الطلب المقدم من شركة الأمم للتنمية العقارية (تارا) المؤرخ ٢٠١٠/١١/٤ بشأن تعديل تقسيم قطع الأرضي أرقام (١١١، ١٠٣، ١٠٥)، قطعة رقم (٩٩) إلى ثلاث قطع أرقام (٩٩، ١٠٣، ١٠٥) ضمن الاشتراطات المعتمدة :

وعلى الإقرارين المقدمين من مالكى قطع الأرضي أرقام (١٠٥، ١٠٣، ١١١) والقطعة رقم (٩٩) (أ) وفقاً للعقود الابتدائية المشار إليها والمتضمنة موافقتهم على تعديل تخطيط قطع الأرضي المشار إليها وفي حالة ثبوت غير ذلك يعتبر القرار ملغياً كان لم يكن :

وعلى ما انتهى إليه قطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية مدينة الشيخ زايد من مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من شركة الأمم للتنمية العقارية (تارا) لتعديل تقسيم قطع الأرضي أرقام (١٠٥، ١٠٣، ١١١)، قطعة رقم (٩٩) إلى ثلاث قطع أرقام (٩٩، ١٠٣، ١٠٥) بالأرض المخصصة للشركة بالامتداد الشرقي لمدينة الشيخ زايد :

وعلى مذكرة السيدة المهندسة نائب رئيس الهيئة لقطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٢ بشأن الموافقة من الناحية الفنية على الرسومات المقدمة والمتضمنة أن هذه الموافقة تمت طبقاً للاشتراطات المعتمدة والمرفقة بالقرار الوزاري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٦ :

قرار:

مادة ١ - يعتمد تعديل تخطيط وتقسيم قطع الأراضي أرقام (١٠٥، ١٠٣، ١٠١) والقطعة رقم (٩٩) إلى ثلاث قطع أرقام (١٠٥، ١٠٣، ٩٩) ضمن مشروع تخطيط وتقسيم الأرض المخصصة لشركة الأمم للتنمية العقارية بمساحة ٤٢، ٠٩٣ فدان (فقط اثنان وأربعون فداناً و١٠٠/٩٣ من الفدان لغير) الواقعة في الشرق من مدينة الشيخ زايد والصادر بشأنها القرار الوزاري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٦ وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة المرفقة الخاصة بالمشروع والتي تعتبر مكملة لهذا القرار.

مادة ٢ - يلتزم مالكو قطع الأراضي أرقام (١٠٥، ١٠٣، ٩٩) بما نصت عليه المادتان الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٦ بشأن اعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض المخصصة لشركة الأمم للتنمية العقارية.

مادة ٣ - يلتزم مالكو قطع الأراضي أرقام (١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ٩٩) بعدم تضرر أي من شاغلي المشروع بالتعديل المقدم وفي حالة ثبوت غير ذلك يعتبر القرار كأن لم يكن مع اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في هذا الشأن.

مادة ٤ - يلتزم مالكو قطع الأرض المشار إليها بموافقة جهاز المدينة المختص بالمستندات اللازمة لاستخراج تراخيص البناء لقطع الأرض المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ٢٠٠٨ لسنة ١١٩ المشار إليه ولائحته التنفيذية.

مادة ٥ - إذا ترتب على تعديل تخطيط وتقسيم قطع الأرض المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار المساس بأى مراكز قانونية اكتسبت بعد صدور هذا القرار وتضرر ذوى الشأن من ذلك يلغى هذا التعديل ويعتبر كأن لم يكن.

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

أحمد المغربي

بالتფويض بالقرار الوزارى رقم ٥٤٨ لسنة ٢٠١٠

النائب الأول

رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

مهندس / عادل أحمد نجيب